

المحاضرة الحادية عشر: مجتمع المعرفة وقضايا الاقتصاد والتنمية

الجدارة: التعرف على آليات اشتغال الاقتصاد والتنمية في ظل مجتمعات المعرفة.

الأهداف:

1- محاولة التطرق لمفهوم التنمية المعرفية كمقاربة جديدة.

2- توضيح بعض معالم الاقتصاد المعرفي.

3- تسليط الضوء على التنمية في مجتمعات المعرفة.

لا يقف بعيدا مجتمعات المعرفة من قضايا الاقتصاد والتنمية بل العكس من ذلك فإن اعتماد المجتمعات الحديثة على مورد المعرفة جعلها تحقق قفزة نوعية في اقتحام هذه القضايا، فيكفي الإشارة إلى أن المعرفة نقلت الاقتصاد من الندرة نحو الوفرة بسبب ابتكار منتجات جديدة حيث أصبح التوجه هو نحو تلبية أذواق المستهلك.

أولا: التنمية المعرفية نحو التأسيس لمفهوم جديد:

مع كل التطور الذي شهدته التنمية المفاهيم والآليات وكذا المناهج والمقاربات البحثية والعلمية وحتى من ناحية النماذج إلا أنها في نهاية المطاف تبقى من دون أي نموذج. والسبب في ذلك هو غياب وصفة جاهزة أو نموذج واحد يمكن تطبيقه على كل المجتمعات نظرا للخصوصية التي ينفرد بها كل مجتمع تجعله يتخذ النموذج الذي يتناسب مع مؤهلاته وإمكانياته. (تقرير المعرفة العربي: 25، 2014).

إننا بهذا يمكن الوقوف عند أهم المحطات التي مرت بها التنمية التي كانت في بدايتها تركز على الجوانب المادية والاقتصادية فقط، ثم انتقلت بعد ذلك لتهتم بالجوانب الاجتماعية ثم بعد ذلك بالجوانب غير المادية مركزة في كثير من القضايا على الجانب الإنساني والبشري. أما المفهوم الحديث للمعرفة فقد ارتبط ارتباطا وثيقا مع مفهوم التمكين، إننا بهذا نشير إلى الجدل والنقاش الذي لا زال يطرحه الموضوع في مختلف التخصصات العلمية وهي كونه يستخدم في سياقات متباينة مما يجعل الإحاطة به من كل الجوانب أمر ينطوي على الكثير من الصعوبات ويضعنا أمام الكثير من التناقضات التي ينبغي تجاوزها ولو في الوقت الراهن محاولة لأجل الوقوف على ما يثيره الموضوع حاليا، وذلك عبر تجاوز متاهات النقاش النظري إلى ما يطرحه الموضوع في بعده الميداني.

إن المجتمعات اليوم أصبحت تضاعف الاهتمام بالموارد غير المادية التي رأت فيها أحد أبرز الموارد المساعدة على المجتمعات به. رغم أن مفهوم التنمية المعرفية لم يتداول على نطاق واسع ربما لاهتمام المفكرين بجوانب أخرى أكثر أهمية تتعلق بالموارد المعرفية إلا أننا نجد له حضورا في حقل علم النفس تحديدا والذي يهتم به من ناحية تنمية العمليات العقلية للفرد التي تفضي للمعرفة، وهذا يتناسب تماما مع مدلولات المعرفة في مجال علم النفس حيث ترتبط بمختلف العمليات العقلية للفرد كالذكاء والتذكر وغيرها.

أما المعرفة اليوم في ظل ما بات يعرف بمجتمعات المعرفة فهي تعد الوسيلة الأمثل التي يتم من خلالها تحسين معدلات التنمية سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية حيث وبناء على تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 تم تعريفها على أنها سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني. (تقرير التنمية الإنسانية العربية: 6، 2003)، كما أن هناك حقيقة لا يجب القفز عليها وهي ارتباط المعرفة بالقدرة الانتاجية لمجتمع ما، فالمجتمعات التي تملك كما كبيرا من المعرفة الجيدة والمتميزة هي مجتمعات تمكنت من تحقيق كميات إنتاج عالية على خلاف المجتمعات التي تفتقر إلى آليات ومقومات استغلال مواردها المعرفية.

إن التنمية في مفهومها العام هي جملة العمليات التي تتضافر وتتوحد فيها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات. (إحسان حفطي: 32، 2011).

من خلال التعريف السابق للتنمية في صورتها العامة يمكن أن نطلق في بناء تعريف ينطلي على التنمية المعرفية التي تسعى للحاق بهذه الجهود خدمة لأهداف المجتمع وذلك انطلاقا من مكونات المورد المعرفي المتاح لدى المجتمع وعلى هذا النحو يمكن تقديم تعريف للتنمية المعرفية على أنها: تلك الجهود التي ينخرط فيها جميع فئات المجتمع ومكوناته في عمليات نقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها وإنتاجها. (تقرير المعرفة العربي: 3، 2014). إن هذه الجهود تنصهر جميعها لأجل التعامل الأمثل مع المعرفة عبر جملة من العمليات التي تستهدفها وتطوعها لتضعها في خدمة المجتمع لتصبح قيمة مضافة. وقد قدم أيضا تقرير المعرفة العربي للعام 2009 بدوره تصورا للعلاقة التي تربط بين المعرفة والتنمية حيث يرى بأن المعرفة اكتسابا وإنتاجا وتوطينا وتوظيفا تعتبر أداة وغاية للمجتمع ككل، تصل إلى جميع الشرائح على قدر المساواة، وفي جميع المجالات المعرفية، بما فيها العلمية والفنية والثقافية والتراثية والخبرات المجتمعية المتراكمة. (تقرير المعرفة العربي: 33، 2009).

هذا النمط من المعرفة يقتضي امتلاك المجتمع لمجموعة من الآليات حيث يلعب نمط التعليم وجودته خصوصا التعليم العالي أحد أهم أوجه الوصول إلى هذه المعرفة، كما أن للموارد البشرية ورأس المال المعرفي حضوره هو الآخر. فمخرجات التعليم العالي باعتباره الوسط الأمثل لإنتاج المعرفة يزيد من قيمة مؤسسات التعليم العالي ويضعها أمام رهانات هذا النمط من التنمية.

ويبدو أنه من الناحية التاريخية فإن البنك الدولي كان من السباقين إلى إقحام المعرفة في صميم العملية التنموية من خلال مبادرته المعرفة باسم "المعرفة من أجل التنمية" وذلك حينما أقر بأن الفجوة الحقيقية تتمثل في قدرة اكتساب المعرفة وليس في الدخل، فعملية خلق التنمية تكون بأهمية رأس المال المادي. (البنك العالمي: 1999). على هذا النحو يمكن الوصول إلى أن التنمية المعرفية هي مجموعة الاجراءات والعمليات ذات الارتباط بالمعرفة من ناحية إنتاجها وتوطينها وتطبيقها واكتسابها عبر مختلف المؤسسات والفاعلين في المجتمع لأجل بلوغ وضع معرفي أفضل يمكن من استغلال الموجودات المعرفية في المجتمع لأجل التحسين في كل قطاعاته.

ثانيا: المعرفة ومجتمع المعرفة في خدمة التنمية والتنمية المستدامة:

لقد اقتحمت المعرفة ومعها مجتمع المعرفة صلب النقاش المرتبط بالتنمية المستدامة لكونها اليوم أصبحت تشكل حلقة مهمة في قيادة قاطرة هذا النوع من التنمية والتنمية بصفة عامة.

تعتبر المعرفة المورد الوحيد من بين الموارد المتاحة التي تتميز بخاصية الزيادة مع الاستخدام حيث إنه كلما زاد استخدامها نمت وتطورت وأوصلت إلى حلول وتطبيقات جديدة تسهم في تحقيق التنمية دون الإصرار بموارد الأجيال القادمة وهو المنطلق الذي تقوم عليه التنمية المستدامة، فعن طريق التكثيف في استغلال هذا المورد فنحن بذلك نزيد في حظوظ أجيال المستقبل لأن تعيش في ظل وفرة الموارد والمنتجات التي تلبي جميع الأذواق والرغبات لأجيال المستقبل. فالتنمية المستدامة اقتصاديا تتجسد في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع على نحو مستمر.

كما أن المعرفة التي يشتغل بها مجتمع المعرفة تهتم بالقضايا المرتبطة بالبيئة فهي تعمل على تطوير آليات لا تضر بالبيئة من خلال استخدام ما يصطلح على تسميته بالطاقات الناعمة التي تسعى إلى حماية البيئة من الأضرار والتلوث، وبالطبع فإن الاهتمام بالبيئة هو الآخر يعتبر الشغل الشاغل للمهتمين بقضايا التنمية المستدامة وما يرتبط بهذا الموضوع من اهتمامات.

ثم إن التنمية المستدامة أيضا تركز على البعد الاجتماعي القائم على ضرورة تحسين الخدمات المختلفة التي يحتاج إليها أفراد المجتمع من صحة وتعليم وغيرها وهذا لا يمكن أن يتجسد إلا بتحقيق مجتمع معرفي قائم على الابداع والابتكار واستغلال المعرفة في تقديم نوعية أفضل من الخدمات.

إن مجتمع المعرفة ومن خلاله التقنيات الحديثة يفرض علينا مجموعة من التحديات في مجال النمو الاقتصادي فعبه يمكن أن نلاحظ ما يلي: (عبد الحسن الحسيني: 149، 2008).

- بروز طرق إنتاج جديدة مبتكرة مما يعني سلع جديدة وذو بان طرق قديمة في العملية الإنتاجية.
- زيادة عدد فرص العمل للأفراد من خلال ظهور أعمال جديدة وصناعات لم تكن قائمة بفعل زيادة الاعتماد على المعرفة في قطاعات المجتمع مما ينتج عنه فئات سوسيو مهنية جديدة.
- انتشار ما يعرف بشركات العائلة التي لا تحتاج إلى موارد أولية ولا إلى مراكز عمل حيث إنها تقوم على المعرفة أكثر من غيرها، وبالتالي يمكن التحكم في هذا النوع من الشركات عبر تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة من المنزل.

المعرفة أيضا كما يراها نبيل علي بأنها مدخل لتأصيل الخطاب المتصل بالتنمية خصوصا على الصعيد العربي لما لها من دور في عمليات الإصلاح لأجل تجاوز النمط الكلاسيكي الذي يصب تركيزه على ما هو سياسي واقتصادي دون التركيز على ما هو معرفي. فعن طريق المعرفة يمكن التسريع من وتيرة التنمية والبحث عن البدائل التي يمكن عبرها تخطي التخلف. (نبيل علي: 73، 2009).

ثالثا: اقتصاد المعرفة:

يشهد العالم طفرة في الاقتصاد الحديث الذي أصبح يعتمد بصورة كلية على المعرفة وعلى مخرجات العملية المعرفية، حيث انتقل الاقتصاد كعلم من دراسة الندرة وعدم كفاية الموارد في تلبية حاجات المجتمع إلى الوفرة التي باتت تعمل على تلبية الأذواق نتيجة نمو المعرفة كمورد مع زيادة الاستخدام وبهذا فهي على عكس الموارد التقليدية التي تنضب مع كل زيادة في الاستخدام.

يقصد باقتصاد المعرفة الاقتصاد القائم على المعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي هذا الاقتصاد تعتبر المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج الذي يكون فيه النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية. ففي هذا الاقتصاد تكون الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية هي أكثر الأصول قيمة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: 3، 2011).

ويجب التذكير في هذا المقام بأن هناك أيضا من حاول التفريق بين اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات حيث عرف هذا الأخير على أنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات، وهو اقتصاد تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية على حساب قوة العمل العاملة في القطاعات الأخرى. (ربحي مصطفى عليان: 197، 2010).

إن هذا النمط الاقتصادي الحديث يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعله مغايرا تماما للاقتصاد الكلاسيكي حيث يتميز ب: (ربحي مصطفى عليان: 384، 2008).

- الجودة العالية واستهداف التميز.
- الاستخدام الكثيف للمعرفة والاستثمار في الموارد البشرية النوعية.
- الاعتماد على التعلم والتدريب المستمر.
- يتميز بالمرونة والسرعة والتغير.
- الانفتاح والمنافسة العالمية.
- استشعار حاجات السوق والزبائن على نحو مستمر.
- الانتقال من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات المعرفية وصناعتها.
- التوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- يقوم على تفعيل العمليات المرتبطة بالبحث والتطوير كمحرك للتنمية.

رابعا: البنية الاقتصادية العربية والمعرفة:

إن الحديث على واقع المعرفة بخصوص الاعتماد على المعرفة في البنية الاقتصادية العربية يقودنا إلى استعراض أهم المقومات التي يقوم عليها هذا النمط من هذا المنطلق حيث يمكن الوقوف على مجموعة من الحقائق التي يمكن ايجازها في النقاط التالية: (تقرير التنمية الإنسانية العربية: 133، 2003).

- الاعتماد على استنزاف المواد الخام وذلك عبر الاعتماد على الاقتصاد الريعي، حيث إن جل الدول العربية أعطت توكيلات للشركات الأجنبية باستخدام الجوانب كثيفة المعرفة في عملية استنزاف النفط الأمر الذي أفضى إلى تقلص الطلب على إنتاج المعرفة محليا.
- تركيز الإنتاج في الأنشطة الأولية كالزراعة والصناعات الاستهلاكية وهي لا تحتاج إلى طلب قوي على المعرفة على غرار ما تتطلبه أنماط إنتاجية أخرى.
- غلبة المشروعات الصغرى التي تتبنى أساليب إنتاج معرفة قليلة، كما أن هذه المشروعات لا تسهم أصلا في عملية إنتاج المعرفة لأنها قائمة على تنظيم كلاسيكي جدا.
- ضعف المنافسة مما يقلل استخدام المعرفة في النشاط الاقتصادي.